سوريا

# السويداء أمام اختبار التسوية هل تبدأ دمشق مساراً شبيهاً بما سمي «قسد» لإعادة الجنوب إلى الحوالة السورية؟

الكاتب
د. عبد الباسط ابو نبوت
عضو في شبكة سوريا مورس الإخبارية

تاريخ النشر
10 سبتمبر 2026

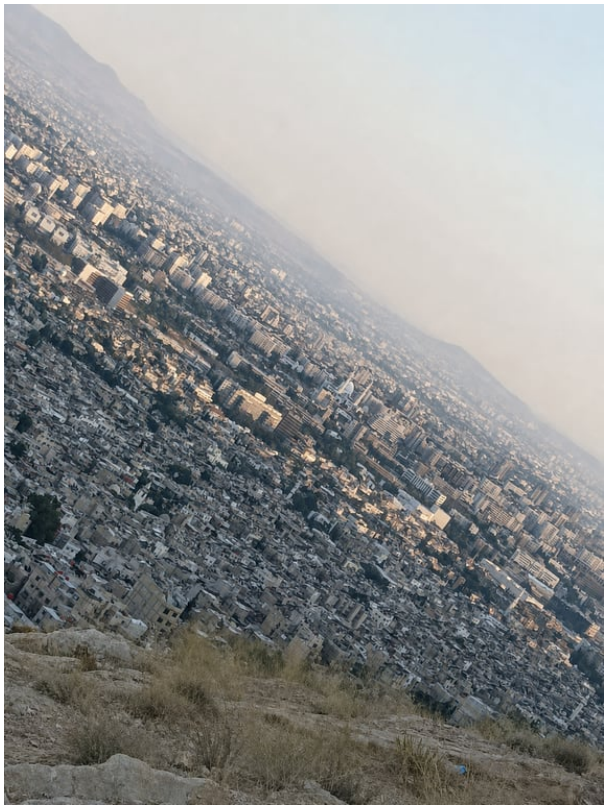

السويداء أمام اختبار التسوية هل تبدأ دمشق مساراً شبيهاً بما سمي «قسد» لإعادة الجنوب إلى الحوالة السورية؟ لم تعد التصريحات الأميركية الأخيرة حول السويداء مجرد مواقف دبلوماسية مرتبطة بتجدد التصعيد، بل يمكن قراءتها باعتبارها مؤشراً على تطور في طريقة تعامل دمشق مع الأزمة في الجنوب السوري. فالمبعوث الأميركي الخاص إلى سوريا والعراق توم برّاك لم يكتفِ بالتعبير عن القلق إزاء تجدد العنف، أو بالدعوة إلى ضبط النفس، وإنما ذهب إلى توصيف أكثر عمقاً عنها تحدث عن غياب مؤسسات الحكم، وعن العصابات للفراغ، وضرورة العودة إلى الحوار والمصالحة.

هذه المفردات تحمل دلالات سياسية تتجاوز الاستجابة الدبلوماسية التقليدية. إنها تنقل النقاش من سؤال: «من انتصر ومن خسر؟» إلى سؤال أكثر أهمية: كيف يمكن بناء صيغة مستقرة تعيد تنظيم العلاقة بين المجتمع المحلي والدولة؟

وهنا تحديداً تبرز المقارنة مع مسار «قسد»، ليس باعتبار أن السويداء ستصبح نسخة من شمال شرق سوريا، فهذا تبسيط غير دقيق، وإنما لأن القراءة الأميركية المعلنة في الملفين توحي بوجود

مقاربة مشتركة تقوم عف هماية حقوق المجتمعات المحلية، مع رض استمرار الفرق الأمني ووجود سلطات مسلحة موازية للحوة — من إدارة الأزمة إف البث عن هل خلال الفترة المقبلة، كان التعامل مع الجنوب السوري يقوم بدرجة كبيرة عف احتواء التصعيد ومنع انتقاله إف مواجهة أوسع. أما التصريحات الأخيرة فتشير إف رغبة في الانتقال خطوة أبعد: البث عن مسار سياسي يمكن أن يعالج جذور الأزمة.

عنها يقول برك إن غياب مؤسست الحكم يؤدي إف مله الفرق من قبل العابث، فهو عملياً يضع الحوكمة في مركز المشكلة. ويمكن فهم التصريحت الأميكية عف أنها تتعامل مع القضية بوصفها أزمة حوكمة وأمن، لا مجرد خلف بين هتف ومكونت اجتمعية في السويداء. بل هي مشكلة ترتبط بغياب مؤسست قادرة عف فرض القانون وتوفير الأمن وإدارة الحياة العامة.

وهذا تحول مهم. لأن معالجة مشكلة الحوكمة تعني في النهاية البث عن صيغة تعيد المؤسست إف العمل، وتضمن حقوق السكان، وتنظم مف الأمن والسلاح، وتمنع تحول القوى المحلية إف سلطات دائمة خارج إطار الحوة — السويداء ليست «قسد» ولكن هنك تشابه في فلسفة الحل من المهم عدم الوقوع في المبالغة.

السويداء ليست شمال شق سوريا، والبيئة الاجتمعية والسياسية مختلفة، وكذلك الجغرافيا والتوازنت الإقليمية والحولية. لكن هنك نقطة تشابه تستحق التوقف عنها. في مف «قسد»، أصبح جوهر النقش خلال المرحلة الأخيرة يدور حول كيفية الوصول إف صيغة تضمن حقوق السكان المحليين، وتحفظ عف الخصوصية الثقافية والإدارية، وفي الوقت نفسه تنهي ازدواجية المؤسست الأمنية والعسكرية وتعيد المنطقة إف إطار الحوة السورية.

وفي السويداء يمكن أن تتبلور معادلة مشابهة: حقوق وخصوصية محلية + إدارة محلية فعالة + ضمانت أمنية + مسءلة وعدالة + مؤسست حوة + احتكار الحوة للسلاح. أي أن المؤشرت الحالية لا توهي بأن دمشق تضع نصب عينيها إعادة إنتاج الحوة المركزية القديمة، كما لا توهي في المقابل بقبول دائم لمنطق نفوذ مسلحة مستقلة.

وهنا تكمن أهمية الرسالة الأميكية — الرسالة إف السويداء: حقوقكم لا تعني الانفصال أحد أهم أبعاد التصريحت الأميكية هو الفصل بين أمرين كثيراً ما يجري الخلط بينهما: هماية المجتمع المحلي، ورض الانفصال أو الحوة داخل الحوة. برك تحدث بإيجابية عن الدروز وتاريخهم ومكانتهم، كنه في الوقت نفسه ربط الأزمة بغياب مؤسست الحكم. وهذه معادلة سياسية دقيقة: يمكن ضمان حقوق الدروز، وتعزيز مشاركتهم السياسية، وهماية خصوصيتهم الاجتمعية والثقافية، وتوسيع صلاحيت الإدارة المحلية، دون أن يعني ذلك بالضرورة قيام كيان منفصل عن سوريا.

وهذا قد يكون أحد المفاتيح الأساسية للحل. فالسويداء تحتاج إف ضمانت حقيقية، كنها في الوقت نفسه تحتاج إف حوة قادرة عف هماية هذه الضمانت — وماذا عن إسرائيل؟ هنا تصبح المسألة أكثر حساسية.

خلال الفترة الماضية، ارتبط الجنوب السوري صورة متزايدة بالاعتبارت الأمنية الإسرائيلية، خصوصاً في ظل العمليات العسكرية الإسرائيلية والتوترت عف الحدود. لكن استمرار الخوف في الجنوب لا يعني بالضرورة أنه يخدم المصالح الأميكية عف المدى الطويل. فالولايات المتحدة تريد منع تحول سوريا إف ساحة مفتوحة للصراع الإقليمي، وتريد منع أي طرف من استخدام الأراضي السورية لتهديد إسرائيل أو زعزعة الأمن الإقليمي.

وفي المقابل، فإن استمرار مناخ الخوف الواقع والفصائل المسلحة والتوتر المجتمعي يهدد بإبقاء الجنوب في دائرة عدم الاستقرار. لذلك قد تتقاطع المصالح الأميكية والإسرائيلية في ضرورة منع التهديدت الأمنية، كنهما قد تختلفان حول الوسائل وحول شكل الترتيبت السياسية النهائية.

ومن هنا فإن الرهان عف أن استمرار الأزمة سيؤدي تلقائياً إف قيام كيان سياسي مستقل خارج الحوة السورية هو رهان شديد الخطورة — وواشنطن لا تريد حرباً جديدة المؤشر الأهم في الموقف الأميكي هو أن واشنطن تبدو حريصة عف إبقاء الحل في الإطار السياسي. برك أعاد التأكيد عف الحوار وخاطة الطريق الثلاثية المرتبطة بسوريا والأردن والولايات المتحدة. وهذا يعني أن واشنطن لا تقدم الحل العسكري باعتباره الطريق إف الاستقرار.

بل تقول عملياً: الحوار هو الطريق، والمؤسست هي الضمانة، والمسءلة شرط، والاستقرار هو الهدف. وهذا يضع هتف والقوى المحلية معاً أمام مسؤولية سياسية — لماذا الأردن مهم؟ لا يمكن فصل مف السويداء عن الأردن.

الجغرافيا والحدود والتداخل الاجتمعي والقضائي والأمني تجعل الأردن طرفاً لا يمكن تجاهله في أي تسوية جنوبية. ولهذا فإن وجود خريطة طريق ثلاثية يمنح عمان دوراً يمكن أن يتطور من مجرد طرف وسيط إف شريك في تثبيت التسوية. وقد يكون الأردن قادراً عف لعب دور مهم في ملفات: – ضبط الحدود. – مكافحة التهريب. – دعم الاستقرار. – تسهيل الحركة التجارية. – دعم المشاريع القتصادية. – بناء الثقة بين هتف والفعاليات المحلية.

وبالتالي فإن الحل في السويداء قد لا يكون سورياً داخلياً فقط، بل قد يحتاج إلى مظلة إقليمية داعمة، دون أن تتحول هذه المظلة إلى وصاية خارجية على المحافظة — المرن الأهم من مفهوم «قسد» إذا كان هناك مرن يمكن استخلاصه من مسار «قسد»، فهو أن الاتفاق الذي شكّل فيها ترتيبات أمنية وسياسية خاصة لا يمكن أن تبقى إلى الأبد خارج مظومة الدولة. لكن إعادة دمجها لا يمكن أن تتم بمجرد إصدار الأوامر. بل تحتاج إلى تفاوض وضمانات وترتيبات أمنية وسياسية وإدارية.

وهذا المرن ينطبق، بدرجات مختلفة، على السويداء. فإذا أرادت هيئة إعادة المؤسسات، فعليها أن تقدم نموذجاً مختلفاً عن الماضي: دولة لا تعني القصاص، ومؤسسات لا تعني القمع، ووحدة وطنية لا تعني إلغاء الخصوصيات المحلية. وبالمقابل، إذا أرادت القوى المحلية ضمان مستقبل السويداء، فعليها أن تدرك أن بناء سلطة أمنية مستقلة ليس حلاً دائماً.

الحل هو تحويل الخصوصية المحلية من مصدر صراع مع الدولة إلى جزء من بنية الدولة الجديدة — تصريحات برّاك تحمل رسالة إلى هيئة أيضاً من الخطأ قراءة التصريحات باعتبارها رسالة إلى القوى المحلية فقط. هناك رسالة واضحة إلى الحكومة السورية أيضاً. وشنطن تقول لهيئة بصورة غير مباشرة: عودة الدولة لا تكفي، بل يجب أن تكون دولة مسؤولة.

أي أن استعادة المؤسسات يجب أن تترافق مع: – حماية المدنيين. – احترام القانون. – محاسبة المتورطين بالانتهاكات. – منع الانتقام. – إشراك المجتمع المحلي. – معالجة الملفات الإنسانية. – تقديم الخدمات. – توفير الأمن. ولهذا يكتسب حديث برّاك عن حث الحكومة السورية بمواجهة الجرائم الجسيمة ومحاسبة المسؤولين عنها دلالة سياسية في سياق ربط المساءلة بمسار التسوية. فالمساءلة هنا ليست ملفاً منفصلاً عن التسوية.

بل يمكن أن تكون جزءاً من شروط إعادة بناء الثقة — الامتحانات كشفت جوهر المشكلة ربما لا توجد صورة أكثر تعبيراً عن الأزمة من قضية الطلاب الذين واجهوا صعوبات في الوصول إلى مركز الامتحانات. فالطالب لا يريد أن يكون جزءاً من صراع سياسي. ولا يريد أن يكون ورقة تفاوض.

هو يريد فقط أن يذهب إلى المدرسة ويقدم امتحانه. ومنها يصل المجتمع إلى مرحلة يصبح فيها الطريق إلى قاعة الامتحان مرتبطاً بمن يسيطر على الحاجز أو الطريق، فهذا يعني أن المشكلة لم تعد سياسية فقط. إنها مشكلة سلطة وشرعية ومؤسسات.

ولهذا فإن معالجة الملفات المدنية والخدمية والتعليمية يمكن أن تكون مدخلاً عملياً لإعادة بناء الثقة — ما السيناريو الأكثر واقعية؟ يبدو أن السيناريو الأكثر واقعية ليس الحسم العسكري ولا الانفصال. بل تسوية تدريجية.

تبدأ بالملفات الأقل حساسية: التعليم، الصحة، الطرق، الخدمات، الإدارة المحلية، القضاء المدني، والاقتصاد. ثم تنتقل تدريجياً إلى الملفات الأكثر تعقيداً: السلاح، الأمن، الشرطة العسكرية، وإعادة تنظيم المؤسسات. وفي كل مرحلة تحتاج الأطراف إلى ضمانات واضحة.

وهنا يمكن للولايات المتحدة والأردن أن يلعبا دوراً في دعم التفاهمات، وليس في إدارة السويداء نيابة عن أبنائها — ما الذي يمكن أن تكسبه السويداء من التسوية؟ السويداء لا تحتاج فقط إلى عودة المؤسسات. إنها تحتاج إلى مشروع تنموي حقيقي.

المحافظة تحتاج إلى دعم الزراعة، معالجة أزمة المياه، تطوير الطاقة، تحسين الطرق، دعم الصناعات المحلية، خلق فرص عمل للشباب، وتنشيط التجارة مع الأردن وبقية المحافظات السورية. وبالتالي فإن إعادة دمج السويداء في الدولة يجب ألا تكون أمنية فقط. بل يجب أن تكون: سياسية + أمنية + اقتصادية + اجتماعية + تنموية.

وهذا ما يجعل التسوية أكثر استدامة — وماذا لو فشل المسار؟ الفشل مكلف على الجميع. إذا استمرت حالة اللاحرب الراهنة، فقد تتوسع التدخلات الخارجية.

وإذا اتجهت هيئة إلى الحسم العسكري، فقد تتفاقم الأزمة الإنسانية والسياسية. وإذا استمرت القوى المحلية في رفض أي صيغة للدولة، فقد تخسر جزءاً من التعاطف الدولي الذي يقوم أساساً على حماية المدنيين وحقوق السكان، وليس على إقامة كيانات مسلحة منفصلة. أما إسرائيل، فإن استمرار التوتر على حدودها سيبقي الجنوب ساحة أمنية مفتوحة.

لذلك يمكن القول إن أطرافاً عدة لديها مصلحة في التسوية، حتى لو اختلفت حول شكلها — من «من يسيطر؟» إلى «كيف نحكم؟» وهنا ربما يكون التحول الحقيقي الذي تحمله التصريحات الأميركية. المعادلة القديمة كانت: من يسيطر على الأرض؟ أما المعادلة الجديدة فقد تصبح: كيف تُحكم الأرض؟

وهذا فرق كبير. لأن السيطرة يمكن أن تكون مؤقتة. أما الحوكمة فهي التي تصنع الاستقرار.

وإذا استطاعت هيئة أن تقدم نموذجاً جديداً للحكم المحلي، يضمن الحقوق ويعزز الشراكة ويحافظ على وحدة الدولة، وإذا قبلت القوى المحلية بالتخلي التدريجي عن منطق المساومة مقابل ضمانات سياسية وأمنية حقيقية، فإن الجنوب قد ينتقل من مرحلة الأزمة إلى مرحلة التسوية — الخلاصة: الجنوب أمام لحظة سياسية جديدة تصريحات توم برّاك لا تعني أن الحل في السويداء قد حُسم، ولا تعني أن واشنطن اتخذت قراراً نهائياً بشأن شكل المحافظة. كما تشير إلى تحول مهم في لغة

المقاربة الأميركية. وشنطن لا تريد استمرار الفرام.
ولا تريد حرباً جديدة. ولا تريد تهجيراً جديداً. ولا تريد أن تتحول السويداء إلى ساحة صراع إقليمي.

وفي الوقت نفسه، لا يبدو أنها تريد عودة الدولة بطريقة تتجاهل حقوق المجتمع المحلي. وهنا تبرز معادلة الثنوية: حقوق الدروز مقابل الالتزام بالدولة، الإدارة المحلية مقابل وحدة سوريا، المصالحة مقابل المصالحة، الأمن المحلي مقابل احتكار الدولة للسلاح، والتنمية مقابل الاستقرار. ومن هذه الزاوية تحديداً يمكن فهم التشابه مع مسار «قسد».

ليس لأن السويداء ستصبح «قسد» جديدة، وإنما لأن وشنطن تبدو وكأنها تضع باتجاه معالجة مشكلة أكبر: إنهاء منطق الفرام والأمر الواقع، وإعادة بناء الدولة السورية على أساس جديد يوازن بين وحدة الدولة وحقوق المجتمعات المحلية. ولذلك فإن المرحلة المقبلة قد تكون مرحلة اختبار حقيقية. اختبار لهشق: هل تستطيع أن تستعيد الدولة بالحوار والثقة لا بالقوة فقط؟

واختبار للقوى المحلية: هل تستطيع حماية حقوقها من داخل الدولة لا خارجها؟ واختبار لوشنطن: هل ستنجح في تحويل نفوذها السياسي إلى تسوية قابلة للحياة؟ واختبار لإسرائيل: هل ستقبل بجنوب سوري مستقر تديره مؤسسات الدولة ضمن ترتيبات أمنية واضحة؟

أما السويداء نفسها، فلاختبارها الأكبر هو أن تختار بين البقاء أسيرة للأمر الواقع، أو تحويل أزمتها إلى فرصة لبناء نموذج جديد للعلاقة بين الدولة والمجتمع.

وفي النهاية، قد يكون عنوان المرحلة المقبلة ليس: «عودة هشق إلى السويداء» بل: «عودة السويداء إلى الدولة ضمن عقد سوري جديد». وهذا، إذا تحقق، قد يكون أحد أهم مفاتيح استقرار الجنوب السوري وسوريا كلها.

الرابط البصري للمقال

قرأ المقال على الموقع

Read Article on Website

syriamorse.com/?p=12092

SCAN TO READ